

مشروع السنوات الخمس

للدكتور محمد مأمون عبد السلام

وكيل قسم أمناء الساناب بوزارة الزراعة السرية

تراعى الحكومات الديمقراطية في وضع مشروع السنوات الخمس أن تكون أغراضه محددة لسياسة التعمير وموجهة لزيادة الثروة الأهلية ورفع مستوى الشعب عامة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا أن تكون نتيجته استفادة فئة قليلة على حساب أغلبية الشعب؛ لذلك توضع برامجه على ما لدى الدولة من الموارد الطبيعية والأيدى العاملة وعلى احتياجات الشعب ليعم نفعه كافة أفرادها من غير تمييز.

فيجب أن يتمشى المشروع مع ازدياد عدد السكان والتقدم في الآلات الحديثة ووسائل الإنتاج، وأن يستعان في وضع برامجه بما ينبغي أن يكون لدى الدولة من أرقام إحصائية حقيقية دقيقة عن موارد ثروتها على اختلاف أشكالها وعن تعداد سكانها ومبلغ زيادتهم السنوية وعن حالتهم واحتياجاتهم أى معاملاتهم الداخلية والخارجية وعن الإنتاج المحلى ليعمل المشروع على زيادته لكفاية الشعب واستغنائه عن الاستيراد الخارجى واستقلال البلاد بنفسها لنفسها والواجب أن تبنى أسس للمشروع على تقدير مستوى المعيشة

كنت أسمع إليه وأنا في عالم آخر. ولما وجدتى مشيت الفكر سارنى إلى إحدى الغرف المخصصة لتلقين صبية الحى بعض آيات القرآن الكريم. ورحب بنا الشيخ وأخذ يدعو أولاده لتلاوة ما حفظه كل منهم من جزء عم فسررى ذلك قليلاً على.

أما نفسى فكانت حزينة لا تفكر فى شيء غير يوم مرج دابق والسلطان النورى وسيبى وغيره من أمراء مصر الذين قتلوا وكتب لهم الشهادة فى ذلك اليوم المصيب. وزلت درجات السلم وأنا أتمتع بنشيد من شعر نيتشه لا أذكر منه سوى بعض المقاطع. وهو:

« إننى أحبك من عميق القلب أيتها الرقاق فى المارك فا أنا الآن إلا مقاتل مثلكم كما كنت بالأمس ».

محمد رمزي

(للكلام جنة)

الواقى لجمهور الشعب تقديراً صحيحاً لا اجتاهياً وعلى مدى ثقافة الشعب وحالته الصحية، وعلى كافة العيوب التى تؤثر فى حياته كعيوب المدن والقرى والعزب والمساكن والطرق، وعيوب الإنتاج وبالاختصار على جميع أوجه النشاط الزراعى والصناعى والاجتماعى فالواجب أن توضع برامج مشروع السنوات الخمس لمصر نتيجة للدراسات عميقة تشمل شتى نواحي الحياة فيها، وأن تتعاون فى وضعه كافة الهيئات الحكومية والأهلية، وأن تنفذ برامجه طبقاً للدراسات صحيحة مبنية على أرقام حقيقية لكافة العيوب والأمراض التى لا بد من انتصالحها لتبنى الأمة للصيرورة حياتها الجديدة على أساس موضوع لغرض قوى معين غير متأثر بأى مؤثر داخلى أو خارجى، فيجب أن تتمشى برامج الرى والصرف مع إصلاح الأراضي وزراعة الواحات وتوزيع الفائض من السكان فيها توزيعاً عادلاً لاستثمارها. وينبنى أن يوضع برنامج الإصلاح الزراعى للبلاد على أساس تعديل الملكية لينتفع الشعب بالأرض انتفاعاً شاملاً يؤدى إلى رفع مستوى الإنتاج بمساعدة الوسائل الحديثة الميكانيكية والكيميائية والبيولوجية فيوزع الإنتاج توزيعاً ينفق مع مجهود الأيدى التى أنتجته.

والواجب أن يضم المشروع برنامجاً خاصاً للبحوث الزراعية بحيث يكون موحداً بين الأقسام الفنية المختلفة لوزارة الزراعة والهيئات الزراعية الأخرى كالجمعية الزراعية والكليات الزراعية ومعاهدها على أن يكون الغرض الأسمى من هذه البحوث كفاية الشعب من الطعام الصحى الرخيص ومن المواد اللازمة لراحته فى اللبس والسكن وذلك بإنتاج المحاصيل الوفيرة الرىح التى تقاوم الآفات والأمراض، وأن يعطى الشعب كفايته من الخضروات والفواكه واللحوم والبيض والألبان ومشتقاتها بأثمان رخيصة تتمشى مع نفقات الإنتاج لا مع جشع المنتجين والوسطاء أى التجار. وأن يكون من أغراض المشروع تخزين المحصولات بالطرق الحديثة التجميعية التى تضمن سرعة علاجها ومهولة توزيعها على مناطق الاستهلاك بأقل النفقات. وأن تنشأ مصانع للآلات الزراعية التى تحتاجها البلاد فى تطورها الزراعى المرتقب. وأن ينتفع بجميع موارد الطاقة الموجودة عاطلة فى البلاد لمصلحة الأمة عامة وذلك بتوليدها من مجارى المياه ومن الرياح وأشعة الشمس ومن آبار البترول وأن تستخدم فى الزراعة وفى تنفيذ المشروع الصناعى بصفة شعبية

والواجب أن يكون من أسس المشروع حل مشكلة الأجانب التوطين في مصر وهم الذين انقطعوا عن بلادهم وذلك بتعصيرهم وإدماجهم في الحياة المصرية والانتفاع بهم كمصريين في تنفيذ المشروع . كما يجب الاستعانة بالخبراء الأجانب من الخارج المشهود لهم بالكفاءة والأمانة والاستقامة .

ويجب لتنفيذ المشروع أن يستعان بالقيروض الوطنية وبالاقتصاد في مصروفات الدولة حكومة وشعباً وبتحرير استيراد الكاليات وتنظيم توزيع السل ؛ وأن يلجأ إذا اقتضى الأمر إلى التجنيد المدني لتنفيذ المشروع وأن يشجع الشعب على ذلك بالمسابقات المالية والمكافآت للمجهدين والمتبعين .

والواجب أن يكون لكل وزارة وهيئة ومنشأة بل ولكل مديرية ومدينة مشروعاتها الخاصة ضمن المشروع العام للدولة وأن يخصص لكل منها لجنة دأبة لوضع برامج ومراقبة تنفيذها وأن يشرف على هذه اللجان هيئة عليا « كوزارة للمشروعات » . وأن تخضع ميزانية الدولة وميزانيات الهيئات المختلفة لهذا المشروع باعتباره وسيلة لبوئع البلاد أسى أغراضها وهو رفاهية الشعب وسعادته وأمنه . « فوزارة للمشروعات » تعتبر المسئولة عن وضع مشروعات كافة الهيئات والمدن وغيرها وعن انسجام برامج هذه المشروعات وعن إدارة تنفيذها . وهى المسئولة عن موازنة كل ناحية من نواحي الإنتاج والتوزيع والتمويل موازنة تتفق مع برامج المشروعات ، فلا تخطو أى خطوة كبيرة فى مشروعات الزراعة أو الصناعة أو النقل أو التمويل أو تجديد بناء المدن والقرى والعزب أو غير ذلك إلا بعد موافقة اللجنة العليا للمشروعات التى يجب أن يعاونها مئات من المتخصصين فى مختلف أبواب المشروع . ويجب أن يقسم مشروع السنوات الخمس إلى مشروعات سنوية ينجز كل منها فى مدى سنة واحدة ليتم للمشروع كله فى السنة المقررة له .

وليعلم القارئون بالأمر بل وكل فرد من أفراد الأمة أن مشروع السنوات الخمس بالشكل الذى وصفته هو المحك الحقيقى لحياة الأمة وهو الذى يظهر مدى استعداد أفرادها للأخذ بأسباب التقدم ومجاراة العصر .

الركنور محمد مأمور هجر السوم

وأن يتفع بفوائض الحاصلات فى التغذية وفى الصناعات كصناعة الورق والخشب الصناعى واستخراج الكحول والنشا وغاز الوقود والإضاءة فيمكن مثلاً أن يتفع ببقايا الذرقة فى مناطق زراعتها فى توليد غاز الاستصباح والوقود واستخدامه فى المدن والقرى والعزب .

والواجب أن يوضع برنامج الصناعات لأغراض وطنية ولمفعة الشعب عامة على أساس مدروس وترفع مستوى معيشته وتنمية عن المصنوعات الأجنبية فتؤسس الصناعات التى تتوفر خاماتها فى البلاد كصناعات الزجاج والنسيج والورق وبعض الصناعات الكيماوية والطبية والصناعات المدنية لوفرة خامات المعادن فى صحارىنا وصناعة الآلات الزراعية والأسمدة الصناعية والصناعات الزراعية المختلفة وغيرها

ويجب أن يشمل مشروع الإصلاح الاجتماعى وقاية البلاد من شرور المدينة القريه التى أخذت تهدد كيان الأسرة المصرية بشكل واضح فيوجه الشعب ذكوراً وأنثاً التوجيه السليم الصحيح الذى يتفق مع آداب الموروثة التى جندتها له عادته وعقائده . وأن يوجد الرى لما له من التأثير البيكولوجى فى داخل البلاد وخارجها . وينبغى أن تؤمن الأيدى العاملة على حياتها فى الصحة والمرض، وعلى مستقبلها ومستقبل أولادها ، وأن يوضع البناء الاقتصادى للبلاد على قواعد تمنع البطالة وتضمن تشغيل كل يد عاملة فيما يجيده من العمل المنتج . وأن يعمل مساعدة المحتاجين على أساس ما لهم عند الدولة من حقوق لا على قاعدة الإحسان . فالواجب أن تلتنى الأرقام بحيث لا يكون لها أى أثر فى البلاد وتنظم المساعدات على الأسس الشعبية الحديثة .

والواجب أن ينظم التعليم على أساس مطالب العمل والاستعداد القبرى للأفراد فيوجه الطلبة للمهن المختلفة بحسب ميلهم القبرى وأن تعطى كل مهنة وحرفة كفايتها من المتخرجين بحسب احتياجاتها وبذلك تعطى البلاد كفايتها من الأطباء والمهندسين الميكانيكيين والكهربائيين والممارين والمتخصصين فى الصناعات المختلفة وفروع المهن الزراعية والصناعية فلا تشكو البلاد قلة المتخصصين فى مهنة على حساب كثرتهم فى مهنة أخرى لا أثر لها فى التقدم الحقيقى للبلاد . والواجب أن تنير برامج التدريس تنيراً اقلايا يتفق مع الاتجاهات الحديثة فى توجيه أفراد الأمة للاتجاه المفيد .